



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

البند 9-3 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة العادية السابعة عشرة
روما، 18-22 فبراير/شباط 2019
حالة السياسات والقوانين الخاصة بالبذور واتجاهاتها

بيان المحتويات

الفقرات

أولاً - مقدمة	3-1
ثانياً - الأساس المنطقي للقوانين والسياسات الخاصة بالبذور	6-4
ثالثاً - أساليب استعراض حالة السياسات والقوانين الخاصة بالبذور واتجاهاتها	11-7
رابعاً - الآثار المحتملة للصوصك القانونية على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة	37-12
خامساً - التوجيهات المطلوبة	38



CGRFA 17

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة الموجود على هذه الصفحة؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى

على الموقع www.fao.org

أولاً - مقدمة

- 1- درجت الهيئة، في دورتها الأخيرة، ضمن النواتج الرئيسية في برنامج عملها المتعدد السنوات استعراضاً لحالة السياسات والقوانين الخاصة بالبدور واتجاهاتها.¹ واستجابةً إلى هذا الطلب، أعدت منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) استعراض حالة السياسات والقوانين الخاصة بالبدور واتجاهاتها² (الاستعراض)، وهو تحليل للسياسات والقوانين والأنظمة والأحكام الإضافية الوطنية الخاصة بالبدور. ويقيم الاستعراض مدى تأثير الصكوك القانونية والسياسات والتنظيمية المتعلقة بالبدور على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المزارع.
- 2- وأخذت جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (جماعة العمل) علمًا بالاستعراض في دورتها الأخيرة، وأوصت بأن تطلب الهيئة إلى المنظمة إجراء دراسات تفصيلية عن آثار السياسات والقوانين والتشريعات الخاصة بالبدور على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المزارع. وطلبت جماعة العمل أن تتلقى دراسات الحالات المفصلة لكي تنظر فيها في دورتها المقبلة. كما شددت جماعة العمل على الحاجة إلى توضيح مصطلح "نظم البذور الخاصة بالمزارعين"، وطلبت من الأمانة التعاون بشكل وثيق مع المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة) لإعداد دراسات الحالة المفصلة تحبباً لازدواجية الأنشطة.³
- 3- وتتضمن هذه الوثيقة مقدمة موجزة عن الأساس المنطقي للسياسات والتشريعات الخاصة بالبدور. وتصف المنهجية المستخدمة في التقييم وتقدم لمحة عامة عن الآثار المحتملة التي يمكن أن تنطوي عليها السياسات والتشريعات الخاصة بالبدور على جوانب محددة ذات صلة بصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها بشكل مستدام.

ثانياً - الأساس المنطقي للسياسات والقوانين الخاصة بالبدور

- 4- يتمثل الغرض الأساسي الكامن وراء السياسات والقوانين الخاصة بالبدور في ضمان جودة وهوية أصناف البذور ومواد الزرع. وتهدف التشريعات الخاصة بالبدور إلى حماية المزارعين بصفتهم مستهلكين للبدور. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بما أن البذور لا تكشف من مظهرها الخارجي إلا عن معلومات قليلة جداً عن جودتها وخصائص النبتة التي ستنبثق عنها. ولذلك فإن التشريعات الخاصة بالبدور تحدد عادةً نوعاً من الوصف والتقييم للصفة المعني، وإجراءات التفتيش الميداني وإجراءات الاختبار المخبري للبدور، التي تهدف إلى ضمان هوية البذور ونوعيتها. وتهدف التشريعات الخاصة بالبدور أيضاً إلى دعم منتجي البذور وبائعيها من خلال إنشاء آليات حوكمة للقطاع، عادة ما تتضمن تطبيق المنافسة العادلة. وفي ما يتعلق بإدارة التشريعات الخاصة بالبدور وإنفاذها، تقوم البلدان عادة بتعيين وتكليف سلطات مختصة لإنفاذ معايير إنتاج البذور وجودتها. وتشكل السلطات المختصة، إلى جانب البذور ومواد الزرع التي تنظمها وسلسلة المنظمات التي تربي البذور وتنتجها وتسوقها وتوزعها بموجب التشريعات الخاصة بالبدور والمعمول بها، ما يعتبر عادة نظام البذور "الرسمي".
- 5- وتشمل التشريعات الخاصة بالبدور عادة بنوداً تتعلق بتسجيل الأصناف، مما يتطلب تقييم أداء الأصناف ووصف خصائصها، قبل إدراج الصنف بين الأصناف المؤهلة للإنتاج التجاري والبيع. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم عادة التشريعات الخاصة بالبدور جودة البذور وتوفر نظاماً لضمان جودتها من حيث النقاء الوراثي (المطابقة للنوع)، والنقاء التحليلي

¹ المرفق جيم بالوثيقة CGRFA-16/17/Report Rev.1.

² الوثيقة CGRFA-17/19/9.3/Inf.1.

³ الفقرة 19 من الوثيقة CGRFA-17/19/9.1.

(الخلو من التلوث) والإنبات. ويتمثل النظام الأكثر شيوعاً لمراقبة جودة البذور في إصدار الشهادات، حيث يقوم طرف ثالث محاييد بإخضاع إنتاج البذور للتفتيش، ويصدر شهادة بهوية صنف وجودة دفعات البذور المنتجة للبيع. ومع ذلك، توجد في بعض البلدان نظم لجودة البذور تضع معايير الجودة دون اشتراط إجراء عمليات تفتيش إلزامية.

6- كما تدير نظم البذور الخاصة بالمزارعين البذور ومواد الزرع وتقوم بتوزيعها، ولكنها منفصلة عن سلسلة المنظمات المنتجة للبذور في النظام الرسمي. وتشمل نظم البذور الخاصة بالمزارعين ممارسات مثل اختيار البذور، وقد تستخدم مجموعة من القنوات الممكنة لتوريد البذور والمواد الزراعية، بما في ذلك حصادها أو تبادلها أو بيعها بين المزارعين أو الأسواق المحلية. ويتم الحصول على نسبة كبيرة، إن لم يكن معظم البذور والمواد الزراعية للمحاصيل الأساسية، في العديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية، من نظم البذور الخاصة بالمزارعين. ومن خلال هذه النظم، يتم توفير بذور من الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين وأصناف المحاصيل التي يتم إطلاقها، والتي يتم الحصول عليها في البداية من النظام الرسمي. وتمثل نظم البذور الخاصة بالمزارعين عنصراً هاماً في إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ولا سيما تنوع الأصناف/السلالات الأصلية للمزارعين في المزارع.

ثالثاً - أساليب استعراض حالة السياسات والقوانين الخاصة بالبذور واتجاهاتها

7- ركزت الاستعراضات الأخيرة للقوانين الخاصة بالبذور وتأثيراتها على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الغالب على منطقة واحدة أو مجموعة من البلدان.⁴ ومع أن منهجيات هذه المراجعات كانت مختلفة، فإنها قد اعتمدت في العادة على دراسات الحالات القطرية. ولغرض تحديد الاتجاهات العامة للتشريعات والسياسات الوطنية الخاصة بالبذور وآثارها المحتملة على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يزرعها المزارعون، تم اختيار نهج مختلف للاستعراض.⁵

8- ويستند الاستعراض إلى تحليل للتشريعات الخاصة بالبذور تم في 96 بلداً، كما جرى توثيقها في قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة FAOLEX، وهي مجموعة إلكترونية من القوانين، والأنظمة والسياسات الوطنية الخاصة بالأغذية والزراعة والموارد الطبيعية. ويركز الاستعراض على الأحكام التي تحظر أو تقيد بشكل مباشر أو غير مباشر عدد الأصناف المتاحة للمزارعين، عن طريق حظر بيع الأصناف/السلالات الأصلية للبذور الخاصة بالمزارعين أو تبادلها أو حتى استخدامها. وينظر الاستعراض أيضاً في أحكام، مثل متطلبات التسجيل، التي قد تؤثر على مشاركة المزارعين على نطاق صغير أو منظمات المزارعين في قطاع البذور الرسمي. ومن المهم الإشارة إلى أن الاستعراض يستند إلى وجود أحكام قانونية ذات صلة؛ وهو لا يأخذ في الاعتبار مستوى تنفيذ أو إنفاذ هذه الأحكام أو أي ممارسة إدارية قد تختلف في بعض الأحيان عن نص القانون.

9- واستناداً إلى الدليل الطوعي لصياغة السياسات الوطنية الخاصة بالبذور،⁶ تم استخدام 15 سؤالاً للاستفسار عن أحكام الصكوك القانونية للتأثيرات المحتملة على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المزرعة. وتناولت هذه الأسئلة، في جملة أمور، ما يلي: (1) تسجيل الأصناف كشرط لتسويق/تبادل البذور أو مواد التكاثر الأخرى؛ و(2) نظم مراقبة جودة البذور، مثل إصدار الشهادات للبذور؛ و(3) تمثيل المزارعين في الهيئات الرئاسية للسلطات الوطنية المختصة

⁴ Visser, B. 2017. The impact of national seed laws on the functioning of small-scale seed systems. A country case study.

Amsterdam, Oxfam-Novib.

https://www.sdhsprogram.org/assets/wbb-publications/770/Seedlawstudy_Bert%20Visser.pdf

⁵ الوثيقة CGRFA-17/19/9.3/Inf.1.

⁶ <http://www.fao.org/3/a-i4916e.pdf>

بالبدور. وتم توفير مجموعة من الإجابات المحتملة لكل سؤال، تعكس نطاق السيناريوهات الحالية. وسمحت جميع الأسئلة، باستثناء سؤالين اثنين، بإعطاء إجابة واحدة فقط.

10- وعندما تم إجراء الاستعراض في مارس/آذار 2018، تضمنت قاعدة بيانات FAOLEX أكثر من 4000 وثيقة حول الصكوك القانونية المتعلقة بالبدور ومواد الزرع لـ 171 بلدًا واتحادًا تشريعيًا إقليميًا. ودرس الاستعراض 288 وثيقة في اللغات الأربع الأكثر شيوعًا في قاعدة البيانات وهي الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية وتضمن أي دولة تناولت وثائقها الأسئلة الـ 15 للتحليل، ووصلت إلى 94 بلدًا ومنظمتين إقليميتين اثنتين تتمتعان بالقدرة على الموافقة على التشريعات القابلة للتطبيق مباشرة في دولها الأعضاء وهما جماعة الأنديز والاتحاد الأوروبي.

11- وتم جمع إجابات كل البلدان في وثيقة عمل رئيسية أدرجت الإجابات لجميع البلدان/الاتحادات التشريعية الإقليمية الـ 96. وتم استخدام ذلك لحساب عدد مرات الإجابة على الأسئلة الفردية. كما تم تسجيل وتحليل التفاعلات بين سؤالين اثنين أو أكثر (على سبيل المثال في حالات قانون خاص بالبدور ينص على أن تسجيل جميع الأصناف التجارية وإصدار الشهادات للبدور أمرين إلزاميين).

رابعًا - الآثار المحتملة للصكوك القانونية على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

12- قد تقيد القوانين الخاصة بالبدور استخدام البدور ومواد التكاثر الأخرى وتبادلها، بما في ذلك تسويقها، بطرق مختلفة. كما أنها قد تحصر حق بيع البدور ببائعي البدور المسجلين. وقد تحدّ من التبادل التجاري و/أو غير التجاري للبدور بالبدور المعتمدة من الأصناف المسجلة، إما لجميع المحاصيل أو لمحاصيل مختارة. كما أنها قد تجعل من الصعب على المزارعين على النطاق الصغير أن يسجلوا أنفسهم كبائعين للبدور أو تلبية متطلبات تسجيل الأصناف أو إصدار الشهادات الخاصة بالبدور، مما قد يجعل من الصعب على المزارعين تبادل البدور على أساس تجاري أو حتى غير تجاري.

متطلبات التسجيل لمنتجي البدور

13- تتطلب القوانين ذات الصلة في ما يقارب ثلاثة أرباع البلدان التي شملتها الدراسة تسجيل منتجي البدور لكي يتمكنوا من العمل؛ ويتطلب 53 في المائة منها تسجيل منتجي البدور لكل محصول، و 21 في المائة منها جعلت هذا المطلب إلزاميًا فقط لبعض المحاصيل. ولم تذكر قوانين 26 في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة أي شرط بأن يتم تسجيل منتجي البدور، ولكن من المحتمل أنه يتم تفويض قرار تسجيل منتجي البدور إلى السلطات الوطنية المعنية بالبدور.

14- وقد تؤثر متطلبات التسجيل لمنتجي البدور على قدرة المزارعين على نطاق صغير أو مجموعات المزارعين على إنتاج وتسويق البدور على نطاق تجاري. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تكون التكاليف والرسوم المباشرة وغير المباشرة للتسجيل باهظة.

تسجيل الأصناف

- 15- في حين أن التشريعات الخاصة بالبدور تهتم عادة بشكل أساسي بتنظيم قطاع البذور الرسمي، فقد تكون لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على عمل نظم البذور الخاصة بالمزارعين. وهذه هي الحالة التي تحظر فيها تشريعات البذور بيع بذور الأصناف النباتية غير المسجلة في قائمة الأصناف الوطنية أو الإقليمية أو حتى تبادلها غير التجاري.
- 16- وتتطلب التشريعات الخاصة بالبدور في ما يقارب ثلاثة أرباع البلدان التي شملتها الدراسة تسجيل صنف محصول لأي إنتاج أو بيع تجاري للبدور ومواد الزرع الخاصة بالصنف. وتطبق معظم هذه البلدان (63 في المائة) متطلبات التسجيل على جميع المحاصيل، في حين تتطلب 11 في المائة منها تسجيل الأصناف الإلزامي لبعض الأنواع فقط. وبالنسبة إلى البلدان الـ 26 في المائة المتبقية، لم تذكر الوثائق القانونية المتاحة تسجيل الأصناف أو أن المتطلبات لم تكن واضحة.
- 17- ويكمن السبب وراء ذلك في شروط تسجيل الأصناف. وتتطلب قوانين 69 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة على وجه التحديد أن يفي الصنف بمتطلبات التمييز والاتساق والاستقرار لكي يتم تسجيله. وتتطلب قوانين 37 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة، على الأقل بالنسبة إلى محاصيل معينة، اختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام. وقد تشكل متطلبات التمييز والاتساق والاستقرار واختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام، عقبات كبيرة بالنسبة إلى الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين التي، في الواقع، لن تستوفي عادة هذه المعايير. وفي حين أن هناك بعض المرونة في تفسير وتطبيق متطلبات التمييز والاتساق والاستقرار، فإن متطلبات اختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام تتطلب عادة قيمة مضافة للصنف (في الغالب من حيث الغلة) مقارنة بالأصناف المسجلة الحالية من نفس النوع. وعلى الرغم من أن الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين قد تكون لها سمات مرغوبة بخلاف تلك التي تم قياسها بموجب اختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام، فإن متطلبات اختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام قد تشكل عقبة كبيرة أمام تسجيلها بما أن الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين لا تتفوق في العادة على الأصناف الحديثة المسجلة الأخرى، أو أنها لا تلي الحد الأدنى لمتطلبات الغلة، وهي أمور يتم تحديدها بوضوح كشرط لاجتياز اختبار القيمة بالنسبة إلى الزراعة والاستخدام.
- 18- وقد تعرّض مخططات تسجيل الأصناف التي تحظر تبادل/تسويق بذور الأصناف غير المسجلة التسويق التجاري للخطر، وبالتالي صون واستدامة استخدام بذور الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين، التي غالباً ما لا تلي متطلبات التسجيل. كما أن إجراءات التسجيل المكثفة والعالية الكلفة لمنتجي البذور قد تقيد أيضاً عدد منتجي البذور وتنوعهم، بما في ذلك مجموعات المزارعين أو الشركات المحلية التي يمكن أن تشارك في نظام البذور الرسمي. وقد تؤثر مثل هذه الظروف على مجموعة الجهات الفاعلة التي تحصل على الاعتراف والدعم الرسميين، وتحدد في نهاية المطاف تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المنتجة وترويجها من خلال هذه القنوات.
- 19- وحيثما لا تقيد تشريعات البذور التبادل والتسويق التجاريين للأصناف غير المسجلة، من غير المحتمل أن يكون للتشريعات الخاصة بالبدور أي تأثير مباشر على تنوع الأصناف والسلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين التي يستخدمها المزارعون. غير أنه قد يكون لها تأثيرات غير مباشرة، على سبيل المثال، من خلال وضع حوافز كبيرة لقطاع البذور الرسمي لإنتاج واستيراد أصناف جديدة.

20- ومن الواضح أنه استجابة لقوانين البذور المحتملة التي قد يكون لها تأثير على صون الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين واستخدامها بشكل مستدام، قد وضعت بعض البلدان إعفاءات محددة أو آليات أخرى في القوانين الخاصة بالبذور لديها بهدف تسهيل تسجيل الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين.

مراقبة جودة البذور

21- اعتمدت البلدان أنظمة مختلفة لمراقبة جودة البذور، تهدف جميعها إلى ضمان حصول المزارعين الذين يزرعونها على ما يتوقعونه. ويعتبر نظام إصدار شهادات البذور (الطوعية أو الإلزامية) أحد أنظمة مراقبة الجودة، حيث يقوم طرف محايد بعمليات تفتيش للتأكد مما إذا كان الصنف مسجلاً ومطابقاً للنوع، وللتأكد من جودة دفعة البذور في ما يتعلق بالإنبات والصحة وغياب الملوثات. وتشمل نظم مراقبة الجودة البديلة، التي يكون فيها منتج البذور مسؤولين عن مراقبة الجودة من دون عمليات تفتيش خارجية، بذور ذات جودة معلنة،⁷ لديها نظام تفتيش من قبل طرف ثالث أقل كثافة وتكلفة أدنى. وتكتمل نظم البذور ذات الجودة المعلنة نظم إصدار الشهادات، وهي أكثر قابلية للتطبيق على أنظمة الإنتاج المنخفضة، وتعتبر مرحلة انتقالية بين نظم البذور الرسمية وغير الرسمية.

22- وتتطلب التشريعات في أكثر من ثلاثة أرباع البلدان شكلاً من أشكال مراقبة جودة البذور للبذور التي يتم تسويقها. وقد كان إصدار الشهادات مطلوباً في 62 في المائة من البلدان، مع تحديد 30 في المائة منها لشرط أن إصدار الشهادات هو لجميع المحاصيل (فيما حدد ما تبقى مجموعة من المحاصيل التي تتطلب إصدار الشهادات).

23- وبالنظر إلى أن إصدار الشهادات أو الأشكال الأخرى من النظم الإلزامية لمراقبة جودة البذور صعبة التنفيذ أو غير عملية في بعض مجتمعات المزارعين على نطاق صغير، لا سيما في المناطق النائية، فإنها قد تجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على هؤلاء المزارعين إنتاج البذور المعترف بها قانونياً. وبالتالي، حتى إذا واجه صنف/سلالة أصلية عقبة في مجال التسجيل، فمن الناحية القانونية قد لا يُسمح بتسويق بذوره. ويمكن إصدار شهادات لأصناف البذور المسجلة فقط. ولذلك، فإن إصدار الشهادات الإلزامية يؤثر تأثيراً غير مباشر على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، يمكن مقارنته بتأثير التسجيل الإلزامي للأصناف.

24- وانطلاقاً من الرغبة في تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة لعمليات التفتيش على دفعات البذور، تحدد قوانين البذور في بعض البلدان الحد الأدنى لحجم دفعة البذور في عمليات التفتيش الميدانية. ويمكن أن يمنع هذا الشرط المزارعين على نطاق صغير أو جمعيات المزارعين من تسويق الأصناف/السلالات الأصلية للبذور الخاصة بهم لأنهم يفشلون في الوفاء بمعايير محددة لإنتاج البذور. غير أن الحد الأدنى لحجم دفعة البذور مطلوب في 2 في المائة فقط من البلدان التي تم تحليل تشريعاتها.

25- وتحظر 29 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة بشكل صريح بيع البذور التي لم تُصدر لها شهادات، في حين أن 42 في المائة من البلدان تسمح ببيع البذور التي لم تُصدر لها شهادات، على الأقل بالنسبة إلى بعض المحاصيل. وقد يحذر حظر الإنتاج والتبادل التجاريين للبذور التي ليس لديها شهادات من تنوع الأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بالمزارعين التي يصونها ويستخدمها المزارعون، بما أنها تعرّض المزارعين للخطر من الناحية القانونية عند إنتاج وتبادل البذور للأصناف/السلالات الأصلية الخاصة بهم.

26- ويعترف بعض البلدان بالبذور ذات الجودة المعلنة كميّار للجودة وتحدد درجة التدخل أو الرقابة من جانب السلطات الوطنية للبذور في هذا المعيار. وتضع بلدان أخرى قواعد واضحة تتطلب من منتجي البذور تصنيف البذور الخاصة بهم والامتثال لمعايير الجودة وتزويد المزارعين بالمعلومات الضرورية من خلال عمليات التوسيم الدقيقة؛ وتشير كلتا الحالتين إلى الأصناف المسجلة. ويُعتبر أن هذه النظم تخفف إنتاج البذور في مجتمعات المزارعين، مما قد يؤدي إلى أثر إيجابي محتمل على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

27- وبالإضافة إلى ذلك، تنص القوانين في 19 في المائة من البلدان على حوافز أو خصومات محددة للمزارعين على نطاق صغير أو مؤسسات الزراعة الصغيرة النطاق، مثل رسوم مخفضة على عمليات التفتيش أو تسجيل أصناف البذور، وقد يكون لها أيضاً أثر إيجابي محتمل على التنوع. ولم تذكر البلدان الـ 81 في المائة المتبقية أي نص على هذه الحوافز في قوانين البذور الخاصة بها.

تمثيل أجهزة صنع القرار

28- قد يؤدي تمثيل المزارعين على نطاق صغير ومنتجي البذور في أجهزة صنع القرار في السلطات الوطنية المعنية بالبذور إلى تعزيز احتمال اتخاذ قرارات مواتية لمصالح المزارعين على نطاق صغير.

29- وتنص تشريعات البذور في بعض البلدان على إشراك المزارعين ومنتجي البذور في الأجهزة الاستشارية أو حتى في عملية صنع القرار في الأجهزة الرئاسية للسلطات الوطنية المعنية بالبذور المكلفة تنفيذ التشريعات الخاصة بالبذور. وقد تساعد هذه الترتيبات على عكس احتياجات ومصالح أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ التشريعات الخاصة بالبذور. وقد استثنى استعراض الوثائق الأجهزة الرئاسية التي لديها أدوار استشارية فقط، وركز على الوثائق التي تحدد المشاركة في صنع القرار.

30- وبموجب قوانين 35 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة، يجب تمثيل ممثلي منتجي البذور في الجهاز الرئاسي أو مجلس سلطة البذور الوطنية، وتقتضي قوانين 28 في المائة من البلدان أن يكون مستهلكو البذور (المزارعون) ممثلين في هذه الأجهزة. وتتطلب بعض البلدان (14 في المائة) بوضوح أن يكون المزارعين على نطاق صغير ممثلين في الجهاز الرئاسي (وهم يمثلون عادة التعاونيات أو جمعيات المزارعين). ومعظم البلدان الأخيرة موجودة في أفريقيا، والبعض القليل في آسيا، ولا يوجد أي بلد في أمريكا اللاتينية أو أوروبا.

جوانب متعددة من التشريعات الخاصة بالبذور مجتمعة

31- أخيراً، درس الاستعراض تأثير الآثار التفاعلية للأحكام النموذجية لقوانين البذور وتأثيراتها المحتملة على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المتاحة للمزارعين.

32- ويبيّن التحليل أنه على الرغم من أن عدداً كبيراً من البلدان التي شملتها الدراسة (63 في المائة) يتطلب تسجيل جميع الأصناف التي تباع تجارياً، فإن 26 في المائة من هذه البلدان تعترف بنظم البذور الخاصة بالمزارعين في وثائقها القانونية، رغم وجود نظام للتسجيل الإلزامي لديها. ويشير هذا إلى إمكانية سنّ تشريعات للبذور تشمل وتدعم أنظمة مختلفة من البذور في نفس الوقت، بما في ذلك نظم البذور الرسمية ونظم البذور الخاصة بالمزارعين. وتقترح القوانين الخاصة بالبذور في البلدان الأخرى، من ناحية أخرى، أن تنظم جميع البذور التجارية والاعتراف بالنظم الخاصة بالبذور للمزارعين في نفس الوقت لا يعتبر أمراً مرغوباً فيه دائماً لأسباب تتعلق بالاتساق أو لأسباب أخرى.

33- ويبيّن الاستعراض كذلك أن 28 في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة تتطلب تسجيل كل الأصناف وإصدار الشهادات لجميع البذور والمحاصيل كشرط لتسويقها. وتنطوي هذه التركيبة على نظام يمارس السيطرة الكاملة على الأصناف التي تم إطلاقها والطريقة التي تتكاثر بها.

الخلاصات الرئيسية

34- من المهم الإشارة إلى أن نتائج الاستعراض هي إرشادية إلى حد كبير. وقد ركز الاستعراض على الوثائق القانونية المتاحة في قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتحددة FAOLEX. ولم يحلل مستوى التنفيذ أو إنفاذ الوثائق القانونية، كما وأنه لم يأخذ في الحسبان الممارسات الإدارية.

35- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من العوامل تؤثر على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشكل مباشر أو غير مباشر، ولذلك يصعب تقديم مطالبات صارمة بشأن تأثيرات السياسات الخاصة بالبذور بشكل منعزل. ويمكن متابعة للاستعراض الحالي أن تنظر في ما إذا كانت التشريعات الخاصة بالبذور التي تقبل أو تهدف إلى تحفيز استمرارية أو انتشار أنظمة توزيع البذور غير الرسمية، أو التي تسهل تسجيل أصناف المزارعين، أو الواردات من الأصناف، تعزز في الواقع تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يستخدمها المزارعون.

36- وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العديد من البلدان تستثني ممارسات محددة، مثل بيع البذور بين المزارعين، من تشريعاتها الخاصة بالبذور. وتستثني بلدان أخرى فقط تبادلات البذور أو المقايضة غير التجارية من قوانين البذور الخاصة بها. وتستثني بعض البلدان مبيعات البذور غير الرسمية، فيما تنظمها بلدان أخرى. ويمكن لإجراء مقارنة بين البلدان التي تنظم ممارسات محددة نموذجية لبعض البذور الخاصة بالمزارعين والبلدان التي لا تنظمها، وتحليل آثار هذين النهجين التنظيميين على مستوى تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المزارع، أن يكون أمراً مفيداً.

37- وأحاطت جماعة العمل، في جلستها الأخيرة، علماً بالاستعراض وأوصت بأن تطلب الهيئة من المنظمة إجراء دراسات حالة معمقة عن آثار السياسات الخاصة بالبذور وقوانينها وأنظمتها بشأن تنوع الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في المزرعة. وطلبت جماعة العمل تلقي دراسات الحالة المعمقة للنظر فيها في دورتها القادمة. كما شددت جماعة العمل أيضاً على ضرورة توضيح مصطلح "نظم البذور الخاصة بالمزارعين"، وطلبت من الأمانة التعاون بشكل وثيق مع المعاهدة من أجل إعداد دراسات الحالة المعمقة لتجنب أي ازدواج في الأنشطة.⁸

⁸ الفقرة 19 من الوثيقة CGRFA-17/19/9.1.

خامسًا - التوجيهات المطلوبة

38- قد ترغب الهيئة في أن تقوم بما يلي:

(أ) الأخذ علمًا بالاستعراض.

(ب) الطلب من المنظمة ما يلي:

- أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع المعاهدة، بإجراء دراسات حالة معمقة عن آثار السياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالبذور على تنوع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في المزرعة، لكي تنظر فيها جماعة العمل في دورتها القادمة؛
- أو توضح مصطلح "نظم البذور الخاصة بالمزارعين".